

الدرس 434 تقليد ظان الحكم باجتهاده

حسن بخاري

مسألة التقليد اخذ القول من غير معرفة دليله. لما فرغ من الاجتهاد ومسائله جاء فعرف التقليد والتقليد وضع الشيء في العنق مع الاحداثة به ومنه سميت القلادة قلادة لأنها ما توضع في العنق محبيطة بالعنق من جميع الجوانب فسميت قلادة - 00:00:00 والتقليد مأخوذ من هذا المعنى لما يتبع المستفتى قول المفتى. والعجمي قول المجتهد فقد قلد قول الامام او العالم في فكأنه جعل نفسه تابعاً بقلادة وجعل الامر في انقياده بيد - 00:00:24

المفتى والعالم والمجتهد. ولهذا يذكرون في هذا المعنى التقليد القلادة ومنه قول لقيط العيادي وقلدوا امركم لله دركم رحب الذراع باامر الحرب مطلع الغزالى والامدى وابن الحاجب لما عرفوا التقليد قالوا بقرب من تعريف المصنف. قال المصنف اخذ القول من غير معرفة دليل. وهناك قالوا - 00:00:46

بلا حجة بغير دليل وبلا حجة يخرجون به اخذ المجتهد للحكم من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. اليس اخذنا لقول الغير؟ لكن هذا الغير قوله حجة ودليل قوله النبي صلى الله عليه وسلم - 00:01:11

مع ان الصورة مشتركة بين اتباع المجتهد قوله النبي صلى الله عليه وسلم وبين اتباع العجمي قوله العالم الصورة مشتركة كلها اخذ قول غيره وعمل به واتبعه في حكمه. لكن الفرق ان قوله النبي عليه الصلاة والسلام حجة - 00:01:28 فالأخذ به لا يسمى تقليداً واما قوله العجمي قوله امامه واتباعه لفتوى شيخه والمجتهد والعالم والمفتى فهو ليس حجة نعم هو مأمور باتباعه فاسألهوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون لكن ما جعل الله الحجة في قوله احد من البشر سوى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم. ثم من تعريف - 00:01:46

بهذا التقليد ذكرروا صوراً هل يكون عمل القاضي بالبينة تقليداً هل يكون عمل المستفتى بقول مفتئيه تقليداً؟ الجواب نعم لذلك صور تدخل في تعريف التقليد فانت تقول الرجوع الى قوله النبي صلى الله عليه وسلم والعمل بالأجماع ورجوع العام الى المفتى ورجوع القاضي الى البينة ليس - 00:02:11

في الصور كلها لأنها في هذه المعاني هي اخذ للحجـة. ابن الحاجـب يجعل كل هذه الصور ليست من التقلـيد. والعكس امام سمي حتى رجـوع المفتـى الى العالم سماه تقليـداً. وجـعل اتبعـ العالم بكلـامـ النبيـ عليهـ الصـلاـةـ والـسـلامـ واحتـجاجـهـ بـدـليلـ الحديثـ اـتـبعـ - 00:02:37 اـعتبرـهـ تقـليـداـ تـفارقـ اـمامـ الـحرـمـينـ بيـنـماـ قـرـرـ فـيـ وـرـقـاتـ وـرـجـعـ عـنـ ذـكـرـ فـيـ بـرـهـانـ وـالـامـدىـ قـالـ وـاـنـ سـمـيـ ذـكـرـ تـقـليـداـ بـعـرـفـ الـاسـتـعـمالـ فـلـاـ مشـاهـةـ فـيـ الـلـفـظـ وـلـهـاـ ايـضاـ يـقـولـ المـصـنـفـ فـيـ شـرـحـهـ المـخـتـصـرـ اـبـنـ الـحـاجـبـ قدـ تـسـمـيـ هـذـهـ الصـورـ تـقـليـداـ.ـ يـعـنيـ حتـىـ اـحـتـجاجـ الـعـالـمـ بـقـوـلـ النـبـيـ عـلـيـهـ - 00:02:57

الصلـاةـ وـالـسـلامـ كـيـفـ تقـليـداـ؟ـ قـالـ هـوـ اـصـطـلاحـ.ـ قـالـ وـقـدـ تـسـمـيـ هـذـهـ الصـورـ تـقـليـداـ لـاـ سـيـماـ رـجـوعـ العـامـيـ إـلـيـ المـفـتـىـ.ـ فـالـمـسـأـلةـ عـنـدـئـذـ فـهـمـتـ؟ـ اـصـطـلاحـ وـقـدـ عـرـفـتـ اـنـ المـقـصـودـ فـيـ التـقـليـداـ هـنـاـ مـاـ يـقـابـلـ - 00:03:22

الاجـتـهـادـ.ـ اـذـاـ كـانـ الـاجـتـهـادـ هوـ اـسـتـبـاطـ الـحـكـمـ مـنـ الدـلـيلـ مـبـاـشـرـةـ فـيـقـابـلـهـ التـقـليـداـ وـهـوـ الـاخـذـ بـالـحـكـمـ لـاـ مـنـ الدـلـيلـ مـبـاـشـرـةـ بلـ بـوـاسـطـةـ منـ هـوـ الـواـسـطـةـ هـوـ المـجـتـهـدـ.ـ فـاـذـاـ التـقـليـداـ هـوـ اـخـذـ قـوـلـ المـجـتـهـدـ - 00:03:37

وـالـعـلـمـ بـفـتـواـهـ اوـ بـمـذـهـبـهـ اوـ بـمـاـ يـقـرـرـهـ مـنـ الـاحـکـامـ.ـ نـعـمـ وـيـلـزـمـ غـيرـ المـجـتـهـدـ مـاـ هـوـ ذـيـ يـلـزـمـ تـقـليـداـ اـذـاـ هـوـ فـرـضـ غـيرـ المـجـتـهـدـ لـانـ اللهـ قـالـ فـاـسـأـلـهـ اـهـلـ الذـكـرـ اـنـ كـنـتـمـ لـاـ تـعـلـمـونـ - 00:03:54

فـاـوجـبـ عـلـىـ مـنـ لـاـ يـعـلـمـ اـنـ يـسـأـلـ اـهـلـ الذـكـرـ وـفـهـمـ مـنـهـ اـنـ مـنـ يـعـلـمـ فـاـنـهـ لـاـ يـسـأـلـ بلـ يـعـلـمـ بـعـلـمـهـ ذـيـ عـلـمـهـ اللهـ تـعـالـىـ اـيـاهـ.ـ نـعـمـ وـقـيلـ

يشترط تبين صحة اجتهاده. هذا نصره الظاهري وابن حزم على وجه الخصوص - 00:04:10

ان العامي لا يجوز له التسليم لقول المفتى والمجتهد الا بدليل وابن حزم رحمة الله في باب تعظيمه للنصوص والشريعة والوحى يقول انه لا حجة لاحد من البشر في الدين سوى الانبياء - 00:04:29

وعامة من يسلك طريق الانبياء من العلماء والداعية والمجتهدين ليس لهم هذا الحق في الشريعة وعليهم ان يدلوا المكلفين والعباد الى حكم الله مقتربنا بالدليل فالعامي عندئذ لا يصوغ له للقيادات. قول عالم ومجتهد وفقيه وامام الا بمعرفة - 00:04:48

الدليل وحضروا عليه ان يأخذ بقوله وينصرف ولذلك قال يشترط يعني للعامي للاتباع قول المجتهد يشترط له تبين صحة الاجتهاد. كيف يتبيّن له نعم بالمستند وبالدليل قد تقول لكن عامة العوام - 00:05:09

لا يقوى احدهم على ادراك هذا ولن يفقه الدليل وتبيّن صحة الاجتهاد بالنسبة اليه متذر. هذا هو الصواب لكن الذي نصره ابن حزم وكذلك الشوكاني رحم الله الجميع. انتصر لها القول بقوّة. وانت ترى في كتب هؤلاء - 00:05:29

التعظيم مسألة الاجتهاد والرجوع الى الدليل ولهذا فانهم يفتحون باب الاجتهاد في الشريعة. ويبحثون عليه طلبة العلم ويررون ان واجب طالب العلم ووظيفة العالم هو الرجوع الى نصوص الشريعة. ولذلك ايضاً يذمون كثيراً التقليد. ويجعلونه من الصفات - 00:05:47

في الشريعة وانها اورثت ذلك التحجر. وان التعصب المقيت للائمة وان المبالغة في تقدیس اقوال الائمة المتبعين وقع فيه صراحة بعض متأخرى اتباع المذاهب كان بسبب هذا التعظيم لقضية قول الائمة وجعلها في مقام - 00:06:07

الشرعية فكان منهم على العكس تماماً الدعوة الى الانطلاق في نصوص الشريعة والأخذ منها مباشرة وتعظيم قول الوحي وانه لا لا يجوز للعامة اتباع قول العلماء الا بعد تبيّن صحة الاجتهاد كما ذكر المصنف هنا. نعم - 00:06:27

وممن الاستاذ التقليد في القواطع. حيثما اطلق الاستاذ كما مر بكم مراراً فهو ابو اسحاق الاسرائيلى منع التقليد في القواطع قصد به الادلة التي تثبت عليها ادلة قاطعة كالعقائد وسيأتي هذا تفصيلاً في مسألة التقليد في العقائد ان شاء - 00:06:44

الله وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهداً. قال قبل قليل التقليد وظيفة من غير المجتهد هي وظيفة العوام العامة. والمقصود بالعامي هنا من لا علم له بالشريعة ولو كان عالماً في فنون اخر - 00:07:01

فوظيفة العام وظيفة غير المجتهد سؤال اهل العلم وان شئت فسمه التقليد فالتقليد وظيفة غير المجتهدين. طيب والمجتهد وظيفته الاجتهاد طيب والعالم الذي ما بلغ درجة الاجتهاد قال قيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهداً. عالم ما بلغ درجة الاجتهاد - 00:07:23

فهل تلحّق بالمجتهد فوظيفته الاجتهاد او تلحّقه بالعامة فوظيفته السؤال والتقليل الاصل في تقرير كلام المصنف ان الاجتهاد منصب للمجتهد. ومن عدّه فسيدخل في التقليد ذكر هنا القول الآخر في المسألة قيل ان العالم يعني وان لم يكن مجتهداً والاصل فيه ان يقلد - 00:07:51

قيل انه ايضاً لا يحق له التقليد ولو كان غير مجتهداً. لا يقلد العالم. لم قال انه يمكنه من النظر في الدليل وخذ الحكم منه وال الصحيح انه داخل في عموم قوله - 00:08:18

فأسأّلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون. بل سيأتيك بعد قليل ان الراجح حتى في حكم المجتهد اذا غاب عنه حكم المسألة او عجز عن الوصول فيها الى الحكم ماذا سيفعل - 00:08:36

وان وان منع الاصوليين التقليد في حكم المجتهد مطلقاً لكن الصواب انه تعرّيه حالات يحتاج فيها الى التقليد فيكون كونوا مقلدة فالعالم الذي ما بلغ درجة الاجتهاد اولى بمثل هذا - 00:08:49

نعم اما ظن الحكم باجتهاده فيحرم عليه التقليد. نعم. هنا مجتهد ظن الحكم يعني لم يقطع به لكنه اداه اجتهاده المظنون الى حكم ما. فهل يجوز له تقليد غيره الان انا اتكلم عن مجتهد - 00:09:05

نظر في مسألة واجتهاد اداه اجتهاده الى حكم في المسألة لكنه ظني كما تعلم هل يجوز له تقليد غيره فيترك اجتهاد ويعمل. قال اما ظن الحكم باجتهاده فيحرم عليه التقليد - 00:09:26

بأن الله سيكلفه بما أداه إليه اجتهاده وما عقل من حكم الله جل وعلا فلا يجوز له أن يترك ما قد علم واستقر عنده من العلم ليعمل بما يراه غيره في المسألة. نعم - [00:09:45](#)

وكذلك المجتهد عند الأكثر. طيب فرغنا من المجتهد الذي أداه ظنه إلى حكم طيب ماذا عن المجتهد الذي لم يجتهد بعده في المسألة طرأت أمامه قضية ما بحثها ما نظر فيها سؤال - [00:09:58](#)

هو أن اجتهاده فيما حكمه يحرم عليه اتباع قول غيره. طيب سورة المسألة الثانية ما اجتهاد هو مجتهد يعني يملك الألام لكنه ما نظر في هذه المسألة نازلة من نوازل الفقه ما بحثها ولا نظر فيها ولا اجتهاد. هل يحق له تقليد قول غيره - [00:10:16](#)

هل يحق له اتباع اجتهاد غيره من المجتهدين؟ والتقليد ويجعل هذا حكماً متعلقاً به ذكرها هنا قرابة ستة اقوال وبعضهم اوصلها إلى ثمانية. أقرأ وكذلك المجتهد وكذلك المجتهد عند الأكثر. أيش يعني وكذلك - [00:10:37](#)

يحرم عليه تقليد غيره ماذا يفعل عليه أن يجتهد بنفسه ولا يجوز له تقليد قول غيره. قال عند الأكثرى هذا أول الاقوال وثالثها ابن الثاني مقابلة مطلقاً وهو يجوز له. طيب ما وجه المنع قول الأكثرين - [00:10:57](#)

ان له الآلة وإن الله قال فأسألاوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بهذا القيد فمفهوم المخالفة ان كان يعلم فلا يسأل ولا يتبع قول غيري قول الأكثرين القول الثاني مقابلة مطلقاً - [00:11:19](#)

انه بعد لم يجتهد وإنما يتعين الحكم في حقه بعد الاجتهاد. فاما قبل فهو كالعوام لكن هذا مرجوح لانه يملك الآلة وبواسمه ان يفعل هذا القول الثاني نعم وثالثها يجوز للقاضي. يجوز للقاضي أيش - [00:11:33](#)

التقليد. طيب لماذا استثنى القاضي نعم ل حاجته إلى الحكم الخصمان أمامه والقضية تحت نظره. فاما ان يجتهد واما ان يقلد فلماذا اجازوا له التقليد لأن الاجتهاد يحتاج إلى نظر وقت. فربما يفوت حق المتخصصين والمدعين. فاجازوا له التقليد - [00:11:52](#)

حاجته في فصل القضاء والخصومات. نعم، ورابعها يجوز تقليد الاعلم. ينسب هذا إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة انه واذا اجزنا للمجتهد قبل الاجتهاد. اذا اجزنا له تقليد غيره فانما يجوز له تقليد من هو اعلم منه لانه يصدق - [00:12:20](#)

انه سأله أهل الذكر بالنسبة له. نعم، وخامسها عند ضيق الوقت. يعني يجوز التقليد اذا ضاق الوقت في ماذا ضاق الوقت عن الاجتهاد طيب يضيق الوقت عن ماذا في مسألة هو يحتاجها للعمل بها او - [00:12:40](#)

للافتاء وصاحب المسألة في مسألة من مسائل المناسب وتوشك ان تغرب شمس يوم عرفة ويحتاج إلى حكم سينتهي الموسم ومسألة متعلقة بالمناسب وسيرتحل الحاج خشية فوات الوقت فاجازوا فانت تلحظ ان ضيق الوقت وجوازه للقاضي متقاربان في المأخذ - [00:13:00](#)

ما الذي جعله جائزًا للقاضي عند من يقول به الحاجة القائمة التي يخشى معها فوات تحقق المصلحة. نعم، وسادسها فيما يخصه عند ضيق الوقت ينسب لابن سيرير. سادسها فيما يخصه يعني - [00:13:23](#)

اذا كانت القضية تتعلق به لحكم نفسه جاز له التقليد وان كان لغيره وجب عليه ان يجتهد. يذكر عن ائمة الحديث كاحمد واسحاق وسفيان انه اذا لم يظن الحكم في الحال جاز - [00:13:39](#)

له العدول إلى قول غيره هو قريب من مسألة عند ضيق الوقت يعني اذا ما اتسع له النظر. وهذا هو الصحيح الذي نصره عدد من العلماء في مسألة ما يفعله - [00:13:56](#)

واجتهدوا عندما يحتاج إلى النظر في مسألة للاخذ بقول غيره وانه ينظر فيها بحكم ما يتعلق به فلهذا رجح امام الحرمين ورجح شيخ الاسلام ابن تيمية ايضا ان المجتهد يجوز له - [00:14:08](#)

ان يأخذ بقول غيره وان شئت فقل يجوز له تقليد غيره اذا عجز عن الاجتهاد. كيف يعجز اما لعدم الدليل او ضيق الوقت او تكافؤ الأدلة. قالوا فهو تماماً تنطبق عليه احكام الشريعة في منع الاجهزة. في من عجز عن اصل - [00:14:26](#)

ينتقل الى البدن العاجز عن الماء ينتقل الى التيمم. العاجز عن الوصول الى الحكم بنفسه ينتقل الى التقليد. فعندما تقام الحاجة في مثل الصور المذكورة فقد الدليل او ضيق الوقت او تكافؤ الأدلة فإنه يأخذ بقول غيره وهذا الذي - [00:14:47](#)

يدل عليه عموم نصوص الشريعة. نعم، مسألة اذا تكررت الواقعة وتجدد ما نقف على هذا وتبقي معنا مسائل وقبل مسألة اخيرة يعني تبقى عندنا ثلاث مسائل اذا تكررت الواقعة ومسألة تقليد المفضول ومسألة آآ جواز - 00:15:07

التفسير والترجيح للقادر كما سيأتي. هي ما بقي من مسائل الاجتهاد والتقليد وبعدها صفحات ساقها المصنف يمكنك ان تقول هي خارج ما يتعلق بعلم الاصول ذكر قضایا العقائد جملًا منها وبعض قضایا علم الكلام وسردها على نحو ما جرت العادة في كتب الاصول بادرجه - 00:15:27